فيما تم حجز 84 طن من المخدرات خلال الثلاثي الأول لـ2010

عدم وضوح الإجراءات ونقص هياكل الاستقبال يعيق تطبيق القانون 18/04 المتعلق بالوقاية من المخدرات

كشف صالح عبد النوري مدير الدراسات والتحليل والتقييم بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات، وإدمانها أن عدد المدمنين في تزايد مستمر، وهذا ما يعكس ارتفاع المحجوزات وعلى رأسها القنب الهندي، حيث تم حجز ما يقدر بـ11طن في الثلاثي الأول من 2010، مقارنة بـ74 طن خلال سنة 2009...

تغطية: نجاة.ع

...مؤشر أن هذه المادة السامة ارتفعت بما يقدر بـ230بالمائة ما بين 2007و2008 كان ذلك على هامش فعاليات الملتقى الجهوي لولايات الغرب حول تطبيق القانون 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار الغير المشروع بها الذي انطلق صبيحة أمس بفندق عدن فينيكس والذي سيختتم عشية اليوم والذي نظمه الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بالتعاون مع وزارة العدل، بمشاركة قضاة، ممثلين عن الدرك الوطني والشرطة، إلى جانب أطباء ومحامون دائما.

القنب الهندي الأكثر استهلاكا في الجزائر

وحسب صالح عبد النوري أن القنب الهندي المخدر الأكثر استهلاكا في الجزائر تليها المؤثمرات العقلية، فيما يعتبر المغرب أكبر بلد منتج للقنب الهندي في العالم بنسبة 60 بالمائة، حيث يمر أردف ذات المتحدث الإنتاج المغرب للقنب عبر الجزائر باتجاه أوروبا مرورا بتونس وليبيا أو عبر الموانئ الجزائرية الرئيسية، مشيرا أن الكميات الموجهة إلى دول أخرى تقدر بنسبة 73,87 بالمائة وحوالي 26,13 بالمائة للاستهلاك المحلي، أما طريق التهريب المفضل لدى الشبكات فهو كالتالي الحدود المغربية، بشار، البيض، النعامة، ورقلة، الوادي، مؤكدا أن جهة الغرب يمسها التهريب أكثر من الجهات الأخرى من الوطن أين تم حجز 48 بالمائة من المخدرات باعتبار أن شبكات التهريب تستعمل كلا من البر والبحر في نشاطاتها. أما الأول فيتم عن طريق الشاحنات المجرورة أو المركبات الرباعية الدفع. وأما الثاني فيتم على متن بواخر صنعت خصيصا لذلك أين نوه بالعلاقة الوثيقة التي تجمع شبكات التهريب الدولية المتخصصة في الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، حيث أن هذه الأخيرة لا تفرق بين المخدرات وتهريب السجائر وتزوير العملة وغسل الأموال والفساد والهجرة السرية والإرهاب.

5 ملايين شخصا مصابون بالسيدا من مجموع 200 مدمن على المخدرات

دائما وأثناء مداخلته حول وضعية المخدرات في الجزائر، تطرق مدير الدراسات والتحليل والتقييم بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها إلى وضعيته هذه المواد السامة في العالم كونها ظاهرة عالمية أين كشف أن 3 إلى5 بالمائة من سكان العالم يستهلكون المخدرات ما يقارب بـ34 مليون شخص في إفريقيا من مجموع 200 مليون في العالم، منهم 5 ملايين مصابون بالسيدا بسبب المخدرات.

المخدرات ثان مصدر عائدات في العالم

هذا وتعتبر المخدرات ثاني مصدر عائدات في العالم بما يفوق 500 مليار دولار سنويا بعد تجارة الأسلحة وقبل عائدات النفط، أي 50 مليار دولار فقط مخصصة سنويا من طرف المجموعة الدولية لمكافحة المخدرات، كما أكد ذات المتدخل في أن الجزائر أصبحت تدريجيا بلد مستهلك بعدما كانت منطقة عبور حيث قدرت عدد القضايا المعالجة من طرف الجهات القضائية لسنة 2009 بـ11679 مقابل 15691 محكوم عليهم، أين احتلت العاصمة المرتبة الأولى في ذلك بمجموع 1879 قضية تورط فيها 2274 محكوم عليهم تلتها ولاية وهران بـ1290 قضية مقابل 1496 محكوم عليهم.

إشراك الطبيب في الدعوى العمومية

من جهتها تطرقت عابد ش رئيسة الغرفة الجزائية بمجلس قضاء وهران ورئيسة القطب الجزائي المتخصص في مداخلتها حول المقاربات الجديدة المترتبة عن الأمر بالعلاج إلى الميزات الجديدة التي جاء بها القانون 04-18 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، لاسيما إشراك الطبيب في الدعوى العمومية عند تحريكها، كما يقوم بإعلام السلطة القضائية بسير العلاج ونتائجه بصفة دورية، كما تطرقت إلى شرح المادة رقم 06 من ذات القانون التي تنص على عدم ممارسة الدعوى العمومية ضد الأشخاص الذين امتثلوا إلى العلاج الطبي الذي وصف لهم لإزالة التسمم وتابعوه حتى نهايته، كما لا يجوز حسب ذات المادة متابعة الأشخاص الذين استعملوا المخدرات أو المؤثرات العقلية استعمالا غير مشروع إذا ثبت أنهم خضعوا لعلاج مزيل للتسمم أو كانوا تحت المتابعة الطبية منذ حدوث الوقائع المنسوبة إليهم ، وفي جميع الحالات المنصوص عليها في هذه المادة يحكم بمصادرة المواد والنباتات المحجوزة إن اقتضى الأمر، بأمر من رئيس الجهة القضائية المختصة بناء على طلب النيابة العامة.

فتح 68 مركز جديد لمعالجة التسمم و185 خلية إصغاء

بهدف إنجاح السياسة الوطنية للوقاية من المخدرات لمكافحتها ووضع منهجيات تنفيذ هذه السياسة، إنطلق مشروع فتح 15 مركز جديد لمعالجة التسمم من بينها مركزان بالعاصمة، مركز واحد بكل من وهران، قسنطينة ، عنابة، سيدي بلعباس ، سطيف، تلمسان، تيزي وزو وباتنة هذا فيما يخص على مستوى المراكز الإستشفائية، هذا إلى جانب مراكز أخرى بكل من غرداية، الواد، تمنراست، بشار وأدرار، أما فيما يخص المراكز الوسيطة فسيتم فتح 53 مركز موزع على الولايات التالية، 3 بالعاصمة، مركزين بكل من وهران وقسنطينة وعنابة ومركز واحد لكل ولاية من 44 ولاية الباقية، هذا إلى الجانب لكل ولاية من 44 ولاية الباقية، هذا إلى جانب 185 خلية إصغاء وتوجيه في جميع المراكز الإستشفائية، هذا زيادة على مركزان لمعالجة المدمنين المتعلق بالمركز الإستشفائي الجامعي فرانس فانون بالبليدة، وسيدي الشحمي بوهران، و3مراكز بينية بكل من عنابة، العاصمة وسطيف.

مركز بليدة يحتل المرتبة الأولى في معالجة الإدمان

هذا ونشير أن عدد الفحوصات الطبية بلغت في مراكز معالجة التسمم والمراكز الوسيطية لمعالجة المدمنين خلال 2009، 7064 بكل من الولايات التالية البليدة، وهران، سطيف، عنابة وباب الوادي أين احتلت البليدة المرتبة الأولى في ذلك بمجموع 5922، فيم وصلت الإقامات الاستشفائية 1086 في الولايات السالفة الذكر، أخذ منها حصة الأسد البليدة كذلك بمجموع 843.

جدير بالذكر أن هذا الملتقى جاء لشرح القانون 18-04 المؤرخ في 25-12-2004 والمتعلق بالوقاية من المخدرات، والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والإتجار غير المشروعين بها، بأحكام جديدة مقارنة بما كان موجود في التشريع القديم، حيث تتعلق بالأحكام الوقائية والعلاجية الجديدة بصفة أساسية لاسيما الخبرة الطبية التي يخضع لها المستهلك للمخدرات غير المشروعة الأمر بإخضاع المدمن للعلاج وعدم ممارسة الدعوى العمومية ضد الأشخاص الذين امتثلوا للعلاج الطبي إلا أنه وكما أجمع عليه أن هذه الأحكام الجديدة تلاقي في الميدان صعوبات كبيرة منها عدم وضوح الإجراءات التي يعمل بموجبها المعنيون بتطبيق القانون، وعدم كفاية هياكل الإستقبال والعلاج الخاص بالمدنين على المخدرات.